العرب
السبت 2020/04/04
السنة 42 العدد 11667

كورونا يخلف آثارا دائمة على الاقتصاد العالمي

التداعيات المؤجلة لاحقا أخطر

تصاعدت حدة التكاليف جراء تداعيات فايروس كورونا على الاقتصاد العالمي بعد أن أصاب ركود مختلف أركانه دافعا إلى خسائر مالية فادحة ومستقبل غامض يحدوه خطر إغلاق الملايين من الشركات وشطب العديد من الوظائف بعد أن لاحت ملامح أعنف انكماش تاريخي على الأوساط الاقتصادية والأسواق المالية.

مانيلا - خيّم التشاؤم على مستقبل الاقتصاد العالمي نظرا لإجماع المؤسسات الدولية على جسامة الكلفة الاقتصادية الحالية واللاحقة الأشد خطورة، ما جعل البنك الآسيوي يطلق صفارات الخطر مع ظهور ملامح انكماش عنيف فضلا عن ركن محركات النمو قيد الحجر في ظل انسداد الأفق.

وكشف بنك التنمية الآسيوي، الجمعة، عن توقعات بتراجع النمو الاقتصادي في الدول النامية في قارة آسيا بشكل حاد هذا العام جراء تداعيات جائحة فايروس كورونا المستجد، وهو ما قد يترك "ندوبا دائمة على وجه الاقتصاد العالمي".

4.1

تريليون دولار توقعات كلفة كورونا على الاقتصاد العالمي تستمر لسنوات

وفي تقريره السنوي عن "آفاق التنمية الآسيوية"، خفض البنك الذي يقع مقره في العاصمة الفلبينية مانيلا، توقعاته بشأن معدل النمو الإقليمي إلى 2.2 في المئة لعام 2020، مقارنة بتوقعات صدرت في شهر سبتمبر 2019، وتحدثت عن 5.5 في المئة.

ورغم تقديرات بانتعاش معدل النمو ليصل إلى 6.2 في المئة في 2021، حذر التقرير من أن الفايروس، الذي أصاب أكثر من مليون شخص في أنحاء العالم، يشكل خطرا داهما على توقعات النمو.

وجاء في بيان ياسويوكي ساوادا، كبير الاقتصاديين ببنك التنمية الآسيوي، أن "تطور الوباء العالمي غامض إلى حد كبير، وكذلك التوقعات بشأن الاقتصاد العالمي والإقليمي، إذ يمكن أن يتحول النمو إلى مستوى أقل، وأن يكون الانتعاش أبطأ مما نتوقعه حاليا".

ويمكن أن تصل الخسائر العالمية الناجمة عن تعطل النشاط الاقتصادي، وتكاليف الرعاية الصحية، إلى 4.1 تريليون دولار، ونحو 4.8 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للعالم.

وذكر التقرير أن نصيب الدول النامية في آسيا من هذه الخسائر، قد يصل إلى 36 في المئة.

وقال ياسويوكي إن السيناريو الأسوأ سيكون "محتملا بالكامل حال استمر الوباء لأكثر من ستة أشهر، وامتد إلى الاقتصاد الأوسع".

وأضاف "يمكن أن تتعطل سلاسل التوريد، ويمكن أن يكون هناك تقهقر في العولمة والاندماج الإقليمي".

وتابع أن هذا من شأنه أن يوجه صفعة لآسيا التي استفادت بشكل كبير من الاقتصادات المفتوحة والتجارة الحرة وتدفق رؤوس الأموال على مدار العقد الماضي.

ويمكن أن يتغير الاستهلاك الشخصي والسلوك الاستثماري أيضا نظرا إلى أن الجمهور يصبح أكثر حذرا، وتخصص الشركات المزيد من الأموال "للأغراض غير الإنتاجية للحيلولة دون وقوع كارثة وبائية أخرى"، بحسب ما ذكره ياسويوكي.

وأشار التقرير إلى أن الوباء قد يتسبب في صدمة "أكبر للغاية" لاقتصاد الصين الذي تأثر بالفعل جراء التوترات التجارية مع الولايات المتحدة خلال 2019.

وفي ظل انتشار فايروس كورونا، من المتوقع أن يتباطأ معدل نمو الاقتصاد الصيني إلى 2.3 في المئة في 2020 قبل أن يعاود الانتعاش إلى 7.3 في المئة العام المقبل.

وأفاد التقرير بأن جميع المناطق في آسيا والمحيط الهادئ سوف تشهد نموا ضعيفا في 2020 جراء الوباء.

وسيتراجع الاقتصاد في شرق آسيا إلى 2 في المئة وفي جنوب شرق آسيا إلى 1 في المئة وفي جنوب آسيا 4.1 في المئة وفي وسط آسيا إلى 2.8 في المئة وسوف ينكمش الاقتصاد في منطقة المحيط الهادئ بواقع 0.3 في المئة.

وباستثناء الاقتصادات الصناعية الجديدة لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الصينية وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان الصينية، يتوقع التقرير أن تنمو آسيا النامية بنسبة 2.4 في المئة هذا العام، مقارنة بحوالي 5.7 في المئة في عام 2019، قبل أن ترتد إلى نمو بنسبة 6.7 في المئة في عام 2021.

وتنبأ البنك في تقريره بشأن توقعات التنمية الآسيوية لعام 2020 بنمو إقليمي نسبته 2.2 في المئة في عام 2020، في انخفاض بنسبة 3.3 نقطة مئوية مقارنة بنحو 5.5 في المئة التي توقعها البنك في سبتمبر عام 2019.

وتوقع التقرير أن يرتد النمو إلى 6.2 في المئة عام 2021 على افتراض انتهاء التفشي وعودة النشاط إلى طبيعته.

بنك التنمية الآسيوي: السيناريو الأسوأ في حال استمر الوباء لأكثر من ستة أشهر

ويرتبط جزء كبير من الضعف في آسيا بتدهور البيئة الخارجية، مع ركود النمو أو الانكماش في الاقتصادات الصناعية الرئيسية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان.

وسيتأثر بعض مصدري السلع الأساسية والنفط، مثل أولئك في آسيا الوسطى، بانهيار أسعار السلع الأساسية. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 35 دولارا للبرميل هذا العام، منخفضا من 64 دولارا في عام 2019.

وأضاف التقرير أن المناطق الفرعية المنفتحة اقتصاديا مثل شرق وجنوب شرق آسيا، أو التي تعتمد على السياحة مثل منطقة الباسيفيك، ستتضرر بشدة. ومن المتوقع أن ينكمش النشاط الاقتصادي في منطقة الباسيفيك الفرعية بنسبة 0.3 في المئة في عام 2020 قبل أن يتعافى إلى 2.7 في المئة في عام 2021.

كورونا يهدد الأمن الغذائي للدول المعتمدة على الاستيراد

يعرقل غلق الحركة التجارية بين الدول أنشطة استيراد المواد الغذائية مما يهدد الأمن الغذائي للبلدان غير المنتجة وهو ما يعني كارثة إنسانية مضادة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما على الدول محدودة الموارد والتي تعاني حروبا.

جنيف - اتسعت وتيرة المخاوف العالمية من أن تمتد تداعيات فايروس كورونا إلى تهديد الأمن الغذائي للدول، لاسيما بعد إغلاق منافذ التصدير والاستيراد بين الدول وغلق موانئ وخطوط بحرية وجوية كإجراءات للتوقي من الوباء.

وحذرت الأمم المتحدة الجمعة من أن وباء كوفيد- 19 يهدد بالتسبب بنقص الغذاء لدى مئات الملايين من الناس حول العالم، ومعظمهم في أفريقيا، ممن يعتمدون على استيراد المواد الغذائية والتصدير لدفع تكاليفها.

وقال عارف حسين، كبير الاقتصاديين في برنامج الأغذية العالمي خلال مؤتمر صحافي عبر الفيديو من روما، "بوجه عام، نواجه صدمة في الإمدادات عندما نكون أمام أزمة جفاف أو صدمة في الطلب مثلما يحدث في ظل الركود، ولكننا اليوم نواجه كليهما".

وأضاف "أن نشهد هاتين الأزمتين في الوقت نفسه وعلى نطاق عالمي؛ هذا ما يجعله حقا وضعا غير مسبوق".

ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، تغذي تجارة الأرز وفول الصويا والذرة والقمح 2.8 مليار شخص في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك 212 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن و95 مليونا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

وحذرت الوكالة التابعة للأمم المتحدة في تقرير نشر الجمعة من أن "العواقب الاقتصادية ستكون مدمرة بالنسبة للعديد من الدول الفقيرة أكثر من المرض نفسه".

والقارة الأكثر تعرضا للتهديد هي أفريقيا، ولاسيما أفريقيا جنوب الصحراء، التي استوردت أكثر من 40 مليون طن من الحبوب في عام 2018.

ويعد الصومال وجنوب السودان الأكثر تعرضا لتعطيل إمدادات الحبوب، بينما تعتمد دول أخرى، مثل أنغولا ونيجيريا وتشاد، على صادراتها لدفع ثمن الواردات الغذائية. والدول المصدرة للنفط مثل إيران والعراق، وكذلك اليمن وسوريا اللتين مزقتهما الحرب، هي أيضا من بين أكثر الدول المهددة بنقص الغذاء.

وقال برنامج الأغذية العالمي "إذا تم تزويد الأسواق العالمية للحبوب الأساسية بشكل جيد بالسلع وكانت الأسعار منخفضة بشكل عام، فيجب أن تنتقل المواد الغذائية من مخازن الحبوب في العالم إلى أماكن استهلاكها، ولكن تدابير الاحتواء المطبقة لمكافحة كوفيد- 19 بدأت تطرح معوقات".

الدول الأفريقية في صدارة المتضررين والدول المصدرة للنفط كإيران والعراق، واليمن وسوريا بفعل الحرب، مهددة بنقص الغذاء

وتواجه موانئ التصدير مشكلات لوجستية هنا وهناك، بسبب الحركات الاحتجاجية في الأرجنتين والبرازيل على سبيل المثال.

ويحدد هذا التقرير من جهة ثانية أن قطاع الحبوب في فرنسا يواجه نقصا في اليد العاملة والشاحنات نظرا إلى تزايد الطلب على الصادرات والإقبال على الشراء من جراء الهلع.

ويُخشى من ارتفاع الأسعار من جراء المشتريات الهائلة الضخمة من قبل تجار رئيسيين أو حكومات خوفا من انقطاع سلسلة التوريد.

ووفقا للمؤشر الشهري لأسعار المواد الغذائية الذي نشرته الخميس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، في الوقت الحالي، تميل أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الزيوت والحبوب واللحوم ومنتجات الألبان إلى الانخفاض بشكل حاد، بسبب احتمالات الركود الاقتصادي.

الانسانية مهددة بمجاعة

شبح الانكماش يفتك بقطاع الخدمات الصيني

بكين - أظهرت بيانات لمؤسسة أي.أتش.أس ماركت للدراسات الاقتصادية الجمعة انكماش أنشطة قطاع الخدمات في الصين، في ظل التحديات التي يواجهها جراء تفشي فايروس كورونا المستجد (كوفيد19).

وارتفع مؤشر كايشين لمديري المشتريات في قطاع الخدمات إلى 43 نقطة في مارس، مقابل انخفاضه على نحو غير مسبوق في فبراير الماضي، عندما سجل 26.5 نقطة، وإن كانت قراءة المؤشر أقل من خمسين نقطة تظل تشير إلى الانكماش.

ويرتبط هذا الانخفاض إلى حد كبير بتداعيات القيود المفروضة بسبب تفشي فايروس كورونا المستجد، والتي أدت إلى إغلاق المتاجر وتقييد حركة السفر خلال الأشهر الأخيرة.

وألقى فايروس كورونا بظلاله على حجم طلب المستهلكين، ولكن معدل التراجع في مارس كان أقل بالمقارنة بالشهر السابق. كما تراجعت الطلبيات الجديدة من الخارج بشكل أكبر في نهاية مارس.

الشركات العاملة في الخدمات خفضت من حجم العمالة للشهر الثاني على التوالي وبعض الموظفين تركوا العمل طواعية

وخفّضت الشركات العاملة في مجال الخدمات من حجم العمالة في مارس للشهر الثاني على التوالي، وفي حين أن بعض الموظفين تركوا العمل طواعية، تم تسريح آخرين في إطار سياسات خفض النفقات بسبب المستقبل الاقتصادي الحافل بالتحديات. وسبق وأن سجل قطاع الصناعة الصيني تراجعا كبيرا أثّر على الصناعة العالمية نظرا لما تمثله السوق الصناعية في موقعها كمصدر عالمي للمنتجات الصناعية.

وقالت وكالة تابعة للأمم المتحدة إن "صادرات الصين من قطع الغيار والمكونات الحيوية لمنتجات تتراوح من السيارات إلى الهواتف الخلوية من المتوقع أنها انكمشت بنسبة 2 في المئة على أساس سنوي في فبراير الماضي، وهو ما يكلف دولا أخرى وصناعاتها نحو 50 مليار دولار".

وأضافت أونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) في تقرير نشرته هذا الأسبوع أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهو بؤرة تفشي فايروس كورونا الذي انتشر في 75 دولة، يشكل نحو 20 في المئة من التجارة العالمية في المنتجات الوسيطة.

وباتت تداعيات كورونا تشكل أكبر صدمة للاقتصاد العالمي في ظل تعطل نشاط المصانع الصينية ما يهدد بانكماش حاد بعد أن أصبح الركود يخيّم على كافة الأنشطة الاقتصادية والتجارية.

ومع إطالة أمد كورونا طيلة أشهر في الصين وعودة تسجيل الإصابات بمجرد فتح عدد من المصانع فإنه من المتوقع أن يؤدى إلى إفراغ رفوف المتاجر خارج الصين، حيث أنه أصاب بالفعل قطاعي النقل والسياحة فأوقفت عديد الشركات برامج السفر وألغيت كذلك فعاليات.

وخفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها للناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار نصف نقطة مئوية إلى 2.4 في المئة، وهو أدنى معدل منذ الأزمة المالية العالمية قبل 12 عاما.

وقالت إن الاقتصاد العالمي يواجه خطر الانكماش التام في الربع الأول.